السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص: 274-292
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375 X

إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي
بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية

The challenge of State-Building in Post-Qadhafi Libya Between the internal contradictions and the impact of external interventions.

أسماء رسولي*، جامعة قسنطينة 3
asma.rassouli@univ-constantine3.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/15 تاريخ القبول:2020/07/19

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على عملية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط النظام السياسي برئاسة معمر القذافي، إثر الحراك الليبي سنة 2011، وعلى التحديات التي تواجهها هذه العملية. فإلى غاية يومنا هذا لا تزال ليبيا تمر بمراحل مختلفة من الانتقال السياسي بتبعاته الأمنية والاقتصادية المختلفة، التي تطورت لتصل إلى مرحلة حرب أهلية بين قوتين، تتقاتلان من أجل السيطرة على ليبيا، إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب، وبينهما فصائل الجنوب التي لها ارتباط بإحدى القوتين المتقاتلتين .

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية، تحليل أسباب تعثر بناء الدولة في ليبيا، بالكشف عن التناقضات الداخلية داخل المجتمع والمؤسسات الليبية، وعلى رأسها العامل القبلي ومدى تأثيره على عملية بناء الدولة، وكذلك بالكشف عن تداعيات التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية على هذه العملية.

الكلمات المفتاحية: بناء الدولة – الحراك الليبي– الأزمة الليبية– التناقضات الداخلية– التدخل الخارجي.

* المؤلف المراسل

Abstract:

This study aims to shed light on the state-building process in Libya after the fall of the political regime led by Muammar Gaddafi, following the Libyan uprising in 2011, and on the challenges that this process faces. To this day, Libya is still going through different political transition phases, with security and economic consequences, which evolved to reach a stage of civil war between two powers, fighting for control of Libya; one in the east and the other in the west, and between them the southern factions that are associated to this or that power.

In this research paper, we have tried to analyse the reasons for the failure of state-building in Libya, by revealing the internal contradictions within Libyan society and institutions, at the forefront of which is the tribal factor and its impact on the state-building process. And also, by revealing the implications of regional and international external interventions on this process.

Keywords: State-building, Libyan Uprising, Libyan crisis, internal contradictions, external interventions.

مقدمة:

حظي موضوع بناء الدولة بصفة عامة، والدولة القطرية العربية بصفة خاصة، بمناقشات ومناظرات واسعة في الأدبيات السياسية، فشكل أهمية قصوى، ليس لأنه يرتبط بإدارة المجتمع من حيث انشغالاته وتوجهاته فحسب، بل لارتباطه كذلك بضبط الديناميّة السياسيّة التي يصنعها الفاعلون الاجتماعيون والاقتصاديون.

لقد برزت تحديات إعادة بناء الدولة الوطنية أكثر من أي وقت مضى ، بعد موجة الحراك الشعبي الذي عرفته بلدان عربية عديدة، مع بداية عام 2011، وسقوط هذه البلدان في فوضى لامتناهية، خاصة وأن تطور الأحداث السياسية قد أدى إلى صعود التحديات التي تواجه علاقة السلطة السياسية بمختلف المكونات الاجتماعية، ليصل الأمر إلى وقوع مواجهات مسلّحة بين بعض المكونات الاجتماعية في البلد الواحد .

من خلال تتبع مسارات الانتقال الديمقراطي لمختلف دول الحراك العربي، نجد بأن التجربة الليبيّة هي من أبرز الحالات التي تستدعي الدراسة، من أجل فهم واستيعاب الأسباب الكامنة وراء تعثر جهود إعادة البناء المؤسّساتي فترة ما بعد الحراك. حيث لا تزال ليبيا تمر بمراحل مختلفة من الانتقال السياسي بتبعاته الأمنية والاقتصادية المختلفة، انتقال يطبعه الفشل في كل العمليّات السياسيّة الانتقاليّة، مما أدى إلى تخبط ليبيا في حالة من الفوضى، وصلت إلى درجة دخولها في حرب أهلية فتحت المجال للتدخل الخارجي.

من هذا المنطلق، يمكن طرح إشكالية دراستنا على النحو التالي :

إلى أي مدى ساهم التناقض الداخلي بين الجماعات والنخب الليبية، والتدخل الخارجي لمختلف القوى الإقليمية والدولية، في تكريس حالة الفوضى وتعثر جهود بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي؟.

ويرتبط هذا التساؤل الرّئيس بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بعملية بناء الدولة ؟ وما هي عوامل نجاحها؟

- ما هي الأسباب الكامنة وراء تطور الأزمة الليبية إلى حرب أهلية ؟

- كيف ساهم المعطى القبلي في تعزيز حكم القذافي واستمراريته ؟ وما هي النتائج المترتبة عن تأثير نفس المعطى على عملية إعادة بناء الدولة ما بعد القذافي ؟

- كيف ساهمت سياسات القذافي السابقة في تعزيز حالة النزاع بين الفرقاء الليبيين وتعطيل عملية بناء مؤسسات الدولة ؟

- ما هي تداعيات التدخّلات الخارجية على عملية بناء الدولة الليبيّة ؟

لمناقشة الإشكالية المطروحة، اعتمدت الدراسة على المحاور الآتية:

أولا / بناء الدولة : التعريف، الخصائص وعوامل النجاح

ثانيا / السياق التاريخي للأزمة الليبيّة : الكشف عن التناقضات الداخلية

ثالثا / تحليل أسباب تعثر عملية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي

أولا / بناء الدولة : التعريف، الخصائص وعوامل النجاح

ارتبط مفهوم "عملية بناء الدولة "، بالمفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان يراد به إقامة مؤسّسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسيّة تقود عملية التنمية.

أما بعد الحرب الباردة، فقد ارتكز المفهوم على إعادة بناء الدول الفاشلة، وهي الدول التي تعاني من غياب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والأقليّات وحقوق المواطنة الحقيقية، والتي دفعت ظروفها تلك بهيئة الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الغربية إلى الاهتمام بها والتدخل لمساعدتها من أجل إعادة بناء مكوناتها على أسس صحيحة (Pouligny, 2005, p. 120) .

1ـ تعريف عملية بناء الدولة

هناك تعريفات عديدة تطرقت إلى مفهوم بناء الدولة منها:

- تعريف فرانسيس فوكوياما: "تقوية المؤسّسات القائمة وبناء مؤسّسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، مما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها " (فوكوياما، 2007، صفحة 20) . أي أن عملية بناء الدولة هي عملية ديناميكية، تتطلب الاستعداد الدائم لتكييف عمل المؤسسات والهياكل القائمة فعلا، أو حتى خلق أخرى جديدة، لتتناسب وما يحدث من تغيرات على المستوى الداخلي أو الخارجي للدولة.

- تعريف تشارلز تيلي: "عملية إقامة منظمات مركزيّة مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة" (Ayoob, 1995, p. 68). وبحسب هذا التعريف ترتبط عمليّة بناء الدولة بمدى قدرتها على السيطرة على أراضيها وضمان الولاء والاستمراريّة لمؤسّساتها المركزيّة، من خلال امتلاكها للقوة القهرية، وإيجاد الموظفين المؤهّلين والمدربين إلى جانب وجود منظمات بيروقراطية.

- تعرف مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية بناء الدولة بأنّها : "عمليّة ذاتيّة لتعزيز قدرات ومؤسّسات وشرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع"

(كاستليلو، 2011، صفحة 5). بمعنى أنّ أساس بناء الدولة هو الانطلاق من الرّغبة الذاتيّة في التغيير بعيدا عن أي تدّخل أو ضغط وإملاء خارجيّين، من أجل إيجاد مؤسّسات وأجهزة قويّة، وكذلك العمل على تعزيز علاقة هذه المؤسّسات بالمجتمع، ممّا سيكفل تحقيق الاستقرار السيّاسي.

من الواضح، أن عمليّة بناء الدولة ترتبط ارتباطا وثيقا بإقامة المؤسّسات والهياكل السياسية للدولة ومدى أدائها لوظائفها بفعالية، وهي عمليّة ذاتيّة مستمرة ومتشعبة ومتناسقة تهدف إلى تحديث وتعزيز قدرات وشرعيّة مؤسّسات الدولة في تفاعلها مع المجتمع.

2ـ خصائص عملية بناء الدولة :

تتميّز عمليّة بناء الدولة بمجموعة من الخصائص هي : (جيلالي، 2016، صفحة 4)

- العمليّة: بمعنى أنّ التغيير يشير إلى مجموعة من التطوّرات أو التغيّرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسيّة المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها.
- الديناميكيّة: فهي تقتضي وجود استمراريّة وحركيّة للهياكل السياسيّة، بهدف تطوير النظام السيّاسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.
- النسبيّة: كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك أنّ بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ ولكنّها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي.
- الحياد: فالدراسة العلمية والموضوعية لعمليّة بناء الدولة لا تكون "بالافتراض"، على أنّها عمليّة حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل هذا ما يُحدّده الإطار التّاريخي والمجتمعي للعملية داخلياً وخارجيًا.
- العالمية: ويقصد بذلك أنّ هذه العمليّة تحدث في كلّ المجتمعات والنظم السياسيّة وبأشكال مختلفة.

يمكن القول إذن؛ بأنّ عمليّة بناء الدولة عبارة عن مسار سياسي، تختلف مضامينه وأهدافه باختلاف أهداف وأيديولوجيات المسؤولين على عملية البناء، وكذلك حسب متطلبات مرحلة البناء الاجتماعية والاقتصادية.

3ـ عوامل نجاح عملية بناء الدولة

لا يمكن أن تتحقّق عمليّة بناء الدولة الوطنيّة إلاّ وفق عملية مخططة، شاملة ومتكاملة على مستويات عدّة، سياسية، اجتماعية، ثقافية، واقتصادية، وذلك على النمط الآتي:

- تأسيس دستور توافقي، يكفل المساواة وتكافؤ الفرص في الوصول إلى مواقع صنع القرار والسلطة، وعدالة توزيع الموارد بما يحقّق المصلحة العامة، وبناء مؤسّسات فاعلة وفق الأطر الدّيمقراطيّة، وتشكيل قنوات ربط بين الدّولة والمواطن، تؤسس لعلاقة سياسيّة مباشرة بين الدّولة والفرد، بعيدا عن توسّط النخب التقليديّة التّي قد تأجّج عناصر الانقسام داخل المجتمع بما يخدم مصالحها الضيّقة. (Migdal, 1988, p. 14) .

- ضرورة العمل على إضعاف الولاءات القبليّة والعشائرية والطائفية والمذهبية واستبدالها بروابط نفعيّة، تقوم على المصالح المشتركة والتعايش بين مختلف تركيبات المجتمع. كما يتعيّن على الدولة إعداد سياسات عامّة تعمل على تفعيل الحراك الاجتماعي والثقافي بشكل إيجابيّ بعيدا على ثقافة الإقصاء والتهميش.

- لابد من التحوّل من الاقتصاد الرّيعيّ والمعيشي البدائي، الذي يعتمد على الأساليب التقليدية لخلق الثروة، إلى اقتصاد السّوق الحر الذي يساهم في خلق القيمة المضافة و يعمل على تثمين مختلف القدرات والخبرات والمعارف، التّي يمكن أن تساهم في ازدهار وتطور المجتمع (الشرجبي، 2013، صفحة 9) .

ثانيا / السياق التاريخي للأزمة الليبية : الكشف عن التناقضات الدّاخليّة

1ـ مرحلة الانتفاضة الشعبيّة وإسقاط النظام السّياسيّ برئاسة القذافي

إن ما يحدث في ليبيا حاليا من انقسامات وتناقضات داخلية، بدأت بوادره تظهر في فترة الحراك اللّيبي ومحاولة إسقاط النظام السياسي برئاسة القذافي. فرفض هذا الأخير الاعتراف بحقيقة الثورة ضده واستخدامه للعنف ضد المحتجين، أدّى إلى تحوّل الحركات الاحتجاجيّة السلميّة إلى حركات مسلّحة، فتحوّل أغلب المحتجين، إلى مقاتلين دخلوا في حرب مع كتائب القذافي، وسمها بعض المحلّلين بالحرب القبلية والمناطقية، وذلك انطلاقا من انقسام القبائل بين مؤيّد للثوّار وبين مؤيّد للنّظام الحاكم (القادر، 2011، الصفحات 67 -68) .

إن الرد العنيف للنظام على المنتفضين، دفع بالمسؤولين اللّيبيين في الدّاخل والخارج، إلى إدانة النّظام ودعم الانتفاضة الشعبيّة، ليتمّ تشكيل المجلس الوطني الانتقاليّ كناطق رسميّ باسم الثوّار، والمكلف بحشد الدعم الدولي ضد النّظام (بتقة، 2016 -2017، صفحة 169) .وقد طالب هذا الأخير إلى جانب جامعة الدّول العربية من مجلس الأمن فرض حظر جويّ على ليبيا لحماية المدنيّين، ليستصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973 بتاريخ 17 مارس 2011 القاضي بإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، مع حظر السّفر إلى ليبيا وتجميد الأصول اللّيبية في البنوك الغربية إضافة إلى حظر الطيران في الأجواء الليبية (عفيف، 2015، صفحة 668) .

وبناءا على هذا القرار جاء تدخّل حلف الناتو في ليبيا بمشاركة قوى دوليّة مختلفة يوم 19 مارس 2017، ومنذ هذا التاريخ تواصلت المعارك بين القذافي والثوّار المدعومين دوليّا إلى أن تمّ قتل القذافي في مصراتة يوم 20 أكتوبر 2011، بعد إلقاء القبض عليه في سرت(بتقة، ص 178).

2ـ مرحلة ما بعد سقوط النظام السياسي برئاسة القذافي

أ ـ المرحلة الاولى للفترة الانتقالية : بقيادة المجلس الوطني الانتقالي

بنهاية حكم القذافي دخلت ليبيا في مرحلة من الفوضى الأمنيّة، اتّسم فيها المجلس الوطني الانتقالي بالضعف، وعدم القدرة على حكم البلاد، لأنه ورث دولة تفتقد إلى مؤسّسات وطنية وظيفيّة (عفيف، ص 669). فلم يتمكن هذا الأخير من حسم الجدل الواسع حول الإعلان الدستوري المؤقّت، إضافة إلى الغموض الذي أحاط بخارطة الطّريق التّي وضعها لبناء مؤسّسات الدّولة، والطريقة الارتجاليّة في اختيار أعضائه، حيث تأثّرت إلى حدّ كبير بالقبليّة والجهويّة (العفاس، 2013).

بـ المرحلة الثانية للفترة الانتقالية : بقيادة المؤتمر الوطني العام

في 07 جويلية 2012 جرت الانتخابات العامة للمؤتمر الوطني العام، وكانت نتائجها لصالح تحالف القوى الوطنية (عفيف، ص 669)، لكن بمرور الوقت تحوّل المؤتمر إلى حلبة لصراعات حزبيّة تعوق مسار العمليّة الدستوريّة (العفاس، 2013)، وكان المنعطف المهم في هذه المرحلة مع بدء المجلس الوطني الانتقالي بمناقشة مشروع قانون "العزل السياسي" حيث عزلت بموجبه 36 فئة من المواطنين الذين كانت لهم صلة بالنظام السابق (دوركن، 2014، صفحة 29)، وتمّ تمرير المشروع، تحت ضغط المليشيّات المسلّحة الموالية لمصراتة. وفي 03 فيفري 2014 وافق المؤتمر الوطني العام على سحب الثقة من حكومة علي زيدان (حامدي، 2014، صفحة 89) .

لقد عرفت هذه المرحلة مجموعة أزمات، ارتسمت من خلالها التركيبة الاجتماعيّة والسيّاسيّة المعقّدة للمجتمع اللّيبي، وكان لها أثر كبير على استقرار الحياة السيّاسية والأمنية في ليبيا، ويمكن تلخيصها كالآتي:

- إعلان الفدرالية في برقة : تأسس مجلس برقة الانتقالي في 6 مارس 2012 في مدينة بنغازي للمطالبة بتأسيس نظام فدراليّ في ليبيا، يتمتع فيه إقليم برقة بصلاحيات واسعة، وبه قامت مجموعات مسلّحة مؤيّدة لمجلس برقة بالاستيلاء على ثلاثة موانئ لتصدير النفط ومطالبة بزيادة حصة شرق ليبيا من عوائد النفط (حامدي، ص 92). وبرغم تمكّن حكومة زيدان من حظر تصدير

النفط بإغلاق المنافذ البحريّة، إلاّ أن بقاء الموانئ خارج سيطرتها ما هو إلا دليل على ضعفها.

- أزمة المحاولات الانقلابية : منذ أن قام المؤتمر الوطني العام، في بداية فيفري 2014، بإعلان تعديلات تمدّد مهامه، اشتعلت الاحتجاجات المطالبة برحيله، لعدم قدرته على صياغة دستور جديد في الآجال المحدّدة مسبقا في الإعلان الدستوري الأول. وجاءت أولى المحاولات الانقلابية من طرف اللّواء خليفة حفتر، الذي أعلن تجميد عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة والإعلان الدستوري، غير أنها كانت محاولة فاشلة (حامدي، ص 93) . أمّا محاولة الانقلاب الثانية، فقامت بها كتيبتان من الزنتان الكبيرة "لواء القعقاع ولواء الصّاعقة"، وذلك بتوجيه انذار يوم 18 فيفري 2014، تطالبان فيه المؤتمر الوطني العام بحل نفسه، وإخلاء مقاره (حامدي، ص 93)، وقد فشلت هي الأخرى، لأنّ المؤتمر الوطني قد تمسك بعدم إدخال البلاد في حالة فراغ دستوري، وساندته في ذلك قوى عديدة.

ج- المرحلة الثالثة للفترة الانتقالية : انتخاب مجلس النواب 2014/06/25

مع ضغط حزب تحالف القوى الوطنية على كتل المؤتمر الوطني، تمّ الاتفاق على انتخاب مجلس نواب كبديل للمؤتمر، وتأجيل القضايا المتعلّقة بالتحضير للانتخابات الرئاسيّة المبكرة لحين انجاز الدستور، نظرا للخلافات المطروحة بين التيارين الاسلامي والليبرالي حولها (الشلوي، 2014). وصاحب كل هذه الضغوطات السياسية وضع أمني معقّد جدّا، خاصّة بعد إطلاق اللّواء المتقاعد "خليفة حفتر" حملة "الكرامة" بهدف ضرب ما وصفه بمعاقل الإرهاب والتطرف بمدينتي بنغازي ودرنة في 16 ماي 2014 (الشلوي، 2014). وبتمكن الجناح السياسي لمعسكر الكرامة، من الحصول على الغلبة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 25 جوان 2014، توسّعت أهداف عمليّة "الكرامة" لتشمل الدّفاع عن شرعيّة مجلس النواب الذي انتقل إلى طبرق، وحكومة الثني في البيضاء (سبع، 2017، صفحة 158).

مقابل معسكر الكرامة ظهرت الحملة العسكرية المعروفة بـ : " فجر ليبيا"، في جويلية 2014، قامت بها مجموعة من المليشيات الإسلاميّة والقبليّة

التي تنتمي إلى مدن عدّة في غرب ليبيا (مصراتة، طرابلس، الزاوية، زليتن وغريان)، الهدف منها دعم شرعيّة المؤتمر الوطني اللّيبي، والحد من المكاسب الميدانيّة والسياسيّة لعمليّة الكرامة (سبع، ص 159).

أدى الصرّاع بين المعسكرين الشرقي والغربي إلى ظهور حكومتين، إحداهما معترف بها دوليا بقيادة "عبد اللّه الثني" ومدعومة من قبل معسكر عملية الكرامة، والأخرى غير معترف بها دوليا برئاسة "خليفة الغويل" مدعومة من قبل معسكر فجر ليبيا، وبهذا وصل الحال في ليبيا إلى وجود برلمانين وحكومتين تتنازعان على الشرعية، وتتقاتلان بالسلاح بدعم قوى عسكرية مناطقية منذ صيف 2014، إثر فشل الاستحقاقات الانتخابيّة خلال عامي 2012 و2014 (علي، 2016، صفحة 118) .

وبعد حالة التصعيد التي لازمت الوضع الأمني مع نهاية عام 2015، بفعل التآكل الدّاخلي لكل تحالف على خلفية تعدّد الانقسامات حول مخرجات الحوار الليبي برعاية الأمم المتحدة، وكذلك بفعل المخاوف من توطّن " داعش" في سرت وسط ليبيا (علي، 2016، صفحة 119)، انخرطت أطراف الصراع في حوار برعاية أمميّة، توج في الأخير بتوقيع الأطراف المتنازعة على "اتفاق الصخيرات" في 17 ديسمبر 2015 (علي، ص119)، الذي كان يهدف الى توحيد السلطة في ليبيا.

لكن وبرغم توقيع هذا الاتفاق إلاّ أنّ حالة الانقسام لا تزال تلازم المشهد السياسي في ليبيا (علي، ص120)، فبحلول جويلية 2017، سيطرت قوات حفتر على بنغازي، وشنّت هجوما على مدينة سبها بداية عام 2019، وقد تصاعدت العمليّات العسكرية لحفتر إلى أن وصلت إلى العاصمة "طرابلس" في أفريل 2019، بهدف انهاء وجود حكومة الوفاق الوطني. بالمقابل أطلقت حكومة السراج معركة مضادة أسمتها "بركان الغضب" للدفاع عن العاصمة، لتستمر المعارك ما بين الجانبين في العاصمة ومحيطها إلى يومنا هذا (الحداء، 2020) .

من الأمور التي زادت من تعقيد الأزمة في ليبيا، استعانة حفتر بحلفاء إقليميين، فكان الدّعم من الإمارات والسعودية ومصر، ليصبحوا فاعلين في

الصراع، إضافة إلى الدّعم الفرنسيّ والرّوسيّ. في المقابل، ظهرت تركيا كحليف وداعم لحكومة الوفاق، فتمّ تفعيل اتفاق أمني بين الطرفين، يمكن تركيا من الانتشار العسكري في مناطق في غرب ليبيا، وبموجبه قدمت حكومة "فايز السراج" المعترف بها دوليّا طلبا رسميّا إلى تركيا للحصول على دعم عسكريّ جوي وبري وبحري لمواجهة قوات حفتر.

بناءا على هذا عملت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"، على التواصل مع أبرز الفاعلين الدّوليّين والإقليميّين في الأزمة اللّيبية، وقامت بدعوتهم لعقد مؤتمر دوليّ بشأنها، في إطار ما عرف بـ : "قمة برلين"، المنعقدة يوم 19 جانفي 2020، والتّي خرجت بحلّ بمسارات ثلاثة : السياسي، العسكري والاقتصادي (الحداء، 2020)، وتعتبر الدّعوة إلى وقف دائم لإطلاق النار، ومطالبة الدّول المعنيّة بالامتناع عن التدخّل في النّزاع المسلّح، والرصد البحري والجوي والإقليمي لأي خروق لكسر حظر توريد السلاح (مؤتمر برلين...3 مسارات لحل الأزمة الليبية، 2020)، من أهم البنود التي تمّ الاتفاق عليها، إلاّ أنه لم تمضِ فترة طويلة على صدور بيان مؤتمر برلين، حتى جاء رد مليشيات حفتر عليه بخرق وقف إطلاق النار.

ثالثا / تحليل أسباب تعثر عملية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي

1ـ العوامل الداخلية الكامنة وراء تعثر بناء الدولة الليبية

- تأثير المعطى القبلي : لطالما لعبت القبيلة دورا مهما في تاريخ ليبيا، التي تنتشر فيها أكثر من 100 قبيلة، يتحكم عدد منها في المشهد السياسي والاجتماعي في البلاد، أبرزها: "الورفلة"، "المقارحة"، "الزنتان"، "عبيدات"، الزاوية"، و"القذاذفة" التي ينحدر منها القذافي وتتمركز في سرت وسبها (El-Katiri, October 2012).

في فترة حكم القذافي تأرجحت علاقة الدولة بالقبيلة بين التنافر والاعتراف والتوظيف، حيث شهد النظام السياسي في تلك الفترة ازدواجية في التعامل مع القبيلة، بالترويج لأبعاد الهوية المافوق وطنية كالعروبة والإسلام والبعد الإفريقي مستبعدا المعطى القبلي، وفي الوقت نفسه يستند إليه في تقسيم العمل السياسي وتوزيع الأدوار والوظائف (يزة، 2012 -2013، صفحة 131) ،

فاعتمد في تعاطيه مع القبائل الليبية على أسلوب العقوبات ضد القبائل المعارضة لسياسته، (بوطالب، 2012، صفحة 9)، وتقديم الامتيازات للقبائل الموالية والمؤيّدة لسياساته، للحفاظ على حكمه، في ظلّ غياب كيانات أخرى تحتوي المواطنين كالأحزاب السياسيّة والجمعيات المدنية (منايفي، 2018 -2019، صفحة 183) .

وبفعل تغليب المعطى القبلي في فترة حكم القذافي، قتلت ثقافة التنظيم المؤسسي ودمرت مؤسسات الدولة، فانعدم بذلك شعور المواطنين بالانتماء. وهو الأمر الذي انعكس سلبا على عمل قادة المرحلة الانتقالية، فوجدوا أنفسهم مهتمين بالسياسة الحزبية والقبلية أكثر من اهتمامهم بتنفيذ الخيار الديمقراطي كأولوية، مما أدى إلى فشل الفرقاء اللّيبيين في إنشاء أرضية مشتركة تحقق التوافق المطلوب لتسيير المرحلة الانتقالية(بتقة، ص247)، والتحالفات القبليّة لم تكن متجانسة، بوجود تنافر قبليّ داخل الحلف الواحد، فاجتماعها سببه المصالح المشتركة لا غير (الكوت، 2018، صفحة 110).

ويظهر تأثير البعد القبليّ على عمليّة الانتقال السيّاسيّ بشكل أوضح، من خلال إشكالية المحاصصة السيّاسية والمناطقيّة التي برزت في نصّ اتفاق الصّخيرات، حيث تم بناء المجلس الرّئاسيّ لحكومة الوفاق الوطني وفقا لمحاصصة سياسيّة ومناطقيّة بغرض توفير دعم أكبر للتسوية، فبخلاف رئيسه "فايز السراج"، ضمّ المجلس خمسة نواب وثلاثة وزراء من المناطق الثلاث : الغرب، والشرق، والجنوب. وتكمن خطورة منطق المحاصصة في وضع انفاذ التسوية رهنا لحسابات الأطراف المشاركة في المحاصصة (علي، ص 120 - 121).

وانعكس ذلك سلبا على المساعي المختلفة المحليّة منها والدولية، الرّامية إلى تحقيق المصالحة وتجسيد الوحدة الوطنية، في ظل سمو الهويات الفرعية التي تمثلها القبيلة في المجتمع اللّيبي عن الهوية الوطنية المطلوبة (الصواني، 2013، صفحة 200).

- اقتصاد النفط الريعي : إنّ اعتماد ليبيا على سياسة الاقتصاد الريعي، وغياب الاقتصاد الإنتاجي، جعلها تعاني من مشكلات اقتصادية كبيرة،

ظهرت بشكل جلي بعد الانتفاضة، حيث تأثّر الاقتصاد اللّيبيّ بفعل انخفاض الانتاج، الذي تسببت فيه حالة الانفلات الأمني واستيلاء الميليشيات المسلّحة على المنشآت النفطيّة، مما شكل رادعا أمام الشركات الأجنيّة جعلها تخفف من استثماراتها في المنطقة معبرة عن خوفها من شراء النفط اللّيبي في المستقبل. وهو الأمر الذي أثّر سلبا على الجهود الرامية إلى تحقيق التحوّل الديمقراطي وبناء مؤسّسات الدّولة، في ظل وجود سلطات ليبية هشّة غير قادرة على تحقيق الإصلاح الذي من شأنه دعم النمو في البلاد (S.Chivvis & Martini, 2014, p. 54).

بل أكثر من ذلك، فطبيعة الصراع بين قوات حفتر وقوات مصراتة الداعمة للمجلس الرئاسي لمحاربة تنظيم الدولة الاسلامية "داعش" في سرت، ما هو إلا صراع حول منابع النفط في المنطقة، وقد سعى حفتر الى السيطرة على منابع النفط وسط الصحراء اللّيبيّة "جنوب الهلال النفطي" لأهميّة النفط في المعادلة السيّاسية اللّيبية، فالمسيطر على موارد النفط سيسيطر على مجريات الحوار السيّاسي بين اللّيبيين، ويؤثر على حيثيات بناء الدولة الليبية في المستقبل (بتقة، 2016 -2017، صفحة 206).

- محدودية فعالية المجتمع المدني : إنّ اعتماد النظام السياسي في ليبيا منذ سنة 1969 نظام المحاصصة القبلية عطل امكانية تطور مجتمع مدني منظّم في ليبيا. إلى أن جاء المجلس الوطني الانتقالي، فقام بمجموعة إصلاحات ارتفع بموجبها عدد منظمات المجتمع المدني، وكان لهذه المنظمات دور بارز في ولادة العديد من الكيانات السياسيّة التي تقدّمت بالترشّح لانتخابات المؤتمر الوطني العام، والتي شكّلت فيما بعد النواة الأولى لظهور أحزاب سياسيّة عديدة (خشانة، 2016، صفحة 28). إلاّ أنّ انفلات الأوضاع الأمنية واندلاع المواجهة المسلّحة بين المعسكرين المتصارعين في ليبيا منذ سنة 2014، قد أثر على عملها، فاضطرت أغلبية تلك المنظمات إلى تحويل نشاطها باتجاه العمل في الميدان الانساني (منايفي، ص 167).

كما أنّها انقسمت إلى قسمين نتيجة للوضع الليبي المجزأ، منظمات متمركزة في الشرق، تقوم بالتنديد والإشهار بالانتهاكات التي تحدث في

الجزء الغربي المنافس، من أجل حصولها على دعم ومساندة الحكومة المركزية في الشرق، وأخرى متمركزة في الجزء الغربي، تركّز أكثر على الانتهاكات التي تحدث في الجزء الشرقيّ لّاستعطاف السلطة المركزيّة في غرب البلاد(Sherine, 2016, p. 3).

إن ولادة المجتمع المدني الليبي في ظل هذه الأوضاع غير المستقرة، جعل منه يعاني صعوبات ومعضلات عديدة، إنعكست سلبا على المردود العام لمؤسساته، خاصّة فيما يتعلّق بالمساعدة في إعادة الاستقرار وتحقيق انتقال ديمقراطي سلس في ليبيا.

2ـ تداعيات التدخل الخارجي على عملية بناء الدولة الليبية بعد القذافي

لم يقتصر التدخّل الدولي في ليبيا، على فترة الحراك فحسب، بتدخل حلف الناتو لإسقاط النظام السياسي بزعامة القذافي، بل امتد ليأخذ شكلا أكثر تعقيدا وبعدا أخطر، حيث أصبحت ليبيا ساحة للتنافس بين قوى إقليمية ودولية عديدة، كل منها يحاول تحقيق مكاسب استراتيجية عن طريق تدعيم ومساندة أحد الفصائل الليبية المتنافسة.

وبالنسبة للفاعلين الإقليميين المتنافسين، فقد انقسمت بينهم الأطراف اللّيبية إلى كتلتين أساسيتين، الكتلة الغربية تحصل على الدعم من المحور الإقليمي القطري والتركي، والكتلة الشرقية تلقى دعما من المحور الإقليمي الذي يضم كل من السعودية، ومصر، والإمارات (حجال، 2018، الصفحات 135 -136)، وقد كان لهذا الدعم دورا في إفشال عملية بناء الدولة لفترة ما بعد الحراك وتمزيق المجتمع الليبي إلى ميليشيات متناحرة، الأمر الذي أجج الصراع اللّيبي وزاد من حدّة الانقسامات السياسيّة والاجتماعية، في ظل استمرار دعم الأطراف الليبيّة المتقاتلة من خلال تسليحهم.

أما بالنسبة لتدخل القوى الغربية، فلم يكن بشكل مباشر ملموس مقارنة بالقوى الاقليمية، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة. ففرنسا مثلا لا تخفي مساندتها لقوات حفتر، حيث اعترف هذا الأخير بحصول جيشه على دعم فرنسي لوجستكي، واعترفت باريس بوجود من أطلقت عليهم خبراء في المناطق التي يسيطر عليها حفتر (منايفي، ص 207).

أما إيطاليا، فلأن مصالحها هي الأكبر في ليبيا، فإنّ أي نوع من عدم الاستقرار في هذه الأخيرة، سيؤثر على تدفق النفط والغاز اللذين تعتمد عليهما إيطاليا لإنتاج أكثر من 70٪ من احتياجاتها في مجال الطاقة، كما أن إيطاليا هي الأكثر عرضة لغزو قوارب الهجرة القادمة من ليبيا، لذلك تبنت استراتيجية تدفع إلى الاستقرار السياسي، استطاعت من خلالها استيعاب جميع المكونات العسكرية والسياسية والأمنية الموجودة في الغرب والوسط، كما أعادت حساباتها بشأن القبول بحفتر، وأعلنت ضرورة البحث له عن موقع في الاتفاق السياسي (العرادي، 2017) .

أما بالنسبة للدور الأمريكي، فقد تراجع، مع مجيء الرئيس "دونالد ترامب"، غير أن العديد من المتتبعين يرون أن هناك عامل مهم قد يدفع ترامب إلى التراجع عن موقفه وإقحام أمريكا من جديد في ليبيا، وهو تنامي الدور الروسي في المنطقة الجنوب متوسطية، وتحديدا في شرق ليبيا (Fishman, 2017, pp. 108-109)، خاصة وأن روسيا تتبع مقاربة عقلانية براغماتية، تبدو واضحة من خلال اعترافها بالتقسيم الفعلي للبلاد، فهي من جهة تقدّم الدعم السياسي والعسكري للجنرال حفتر في الشرق، بينما تقوم بتوقيع عقود النفط ومناقشة الفرص التجاريّة ومشاريع البناء المستقبلية مع المؤسسات الليبية في طرابلس (منايفي، ص 116).

من خلال ما تم التطرق إليه ضمن هذا العنصر، يتضح أن التدخل الخارجي الذي أدى الى سرعة إسقاط النظام السياسي برئاسة القذافي، هو ذاته الذي انقلب على مكتسبات الثورة الليبية ولكن بطريقة غير مباشرة، معتمدا على تأجيج الخلافات بين كافة أطياف المجتمع اللّيبي وزيادة حدّة الصراعات والانقسامات القبلية والجهوية، فتحولت ليبيا إلى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي بأياد عربية وداخلية، أصبحت معها الساحة الليبية مرتعا لفوضى جماعات العنف والميليشيات المسلحة المتناحرة، على اختلاف مسمياتها بأبعادها السياسية والمناطقية وفق حسابات ضيقة الأفق، مما أدى إلى تعثر المسار الديمقراطي.

خاتمة:

بناء على المعطيات التي تضمنتها الدراسة نخلص إلى القول بأن عملية بناء الدولة، هي عملية معقدة ومتشعبة تهدف إلى بناء مؤسسات الدولة وتعزيز قدراتها الديمقراطية، وتقييد احتكار السلطة من طرف جماعة أو شخص معين، والالتزام بالقيم والعناصر المشتركة وفق متطلبات الاستمراريّة والمرونة والشرعيّة والاستقرار السياسي.

من خلال تتبعنا لتطور الأزمة الليبية وأهم المحطات التي مرت بها المرحلة الانتقالية، حاولنا الكشف عن أهم العوامل الكامنة وراء تعثر عملية بناء الدولة ونجاح المسار الديمقراطي في ليبيا، وقد توصلنا إلى النتائج الآتية:

- إن تغليب البعد القبلي فترة حكم القذافي، أفرز عصبية قبائلية وثقافة مناطقية عند اللّيبيين، أدت إلى انقسام المجتمع، وعدم الشعور بالانتماء، وأفضت إلى نزاع مسلّح بين الفرقاء اللّيبيّين، أجهض عملية الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة.
- ضعف المجتمع المدني والسياسي اللّيبي، جعل من القوى المحليّة والجهويّة لاعبا أساسيا في المعادلة السياسيّة الجديدة، على حساب بناء المؤسّسات الوطنية.
- إن إقصاء القوى المجتمعية والعمل من منطلق "إرادة القوى السياسيّة وحلفائهم الخارجيين"، أي وفق مبدأ المحاصصة، عوض العمل من منطلق "الإرادة المجتمعية"، أدى إلى فشل المسار الانتقالي.
- لعب العامل الخارجي دورا بالغا في تغذية الصراعات بين الفرقاء اللّيبيين وتأجيجها من خلال إستراتيجية الحرب بالوكالة، وهو ما جعل الأزمة الليبية تتميز بطول الأمد، وتناقضات جعلت عملية إيجاد توافق سياسي بين الأطياف الليبيّة صعبة ومعقدة، تخضع لمصالح وتوجهات قوى إقليمية ودولية.

أخيرا، نخرج بتوصية رئيسية، وهي أن الصراع والتنافس في بعده الدولي والإقليمي لم يكن له أن يجد موطئ قدم، في حال كان هناك توافق ليبي داخلي في حده الأدنى، لهذا يجدر التأكيد على أن بناء الدولة اللّيبية، يستدعي

ضرورة التخلص من الجهويّة ومنطق القبيلة والعشيرة، والعمل مقابل ذلك على ترسيخ مبدأ المواطنة كمحدد للحقوق والواجبات، بالاعتماد على مفهوم الدولة المدنية كإطار عام ناظم للمجتمع. وليتحقق ذلك لابد من تقديم تنازلات من طرف القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة والفاعلة في المشهد السياسي اللّيبي.

قائمة المراجع

العفاس إبراهيم، عمر. (02. 12 .2013). ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة.. الخلفيات والتداعيات. من مركز الجزيرة للدراسات : https://bit.ly/2Htv7A6 . تاريخ التصفح 30 9, 2019

دوركن، انتوني. (2014). النضال من أجل التعددية بعد ثورات شمال افريقيا (الإصدار 1). ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الكوت، البشير علي. (جانفي, 2018). الدور السياسي للقبيلة في ليبيا . مجلة العلوم القانونية والسياسية. العدد 17. (17)، ص 92-113.

بن بتقة، نور الهدى. (2016-2017). إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-2016 (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

بن يزة، يوسف. (2012-2013). الدولة والطائفة في عصر العولمة دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة - لبنان نموذجا - (أطروحة دكتوراه). باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية.

حامدي، زهير. (مارس, 2014). ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات. مجلة سياسات عربية. العدد 7، ص 88-95.

حجال, صادق . (2018, مارس). صراع النفوذ الاقليمي السني-السني في ليبيا : إعاقة عملية بناء الدولة وتقويض أمن دول الجوار الليبي. مجلة اتجاهات سياسية, العدد 3، ص 131- 138

الحداء، خالد. (04 .02. 2020). الأزمة الليبية وغياب الحل ... من اتفاق الصخيرات إلى مؤتمر برلين. من سبأ نت: https://bit.ly/2uRhsjA . تاريخ التصفح 08 . 02, 2020

حنفي علي، خالد. (يوليو, 2016). الأزمة الليبية بين محفزات التسوية وعراقيل الإنفاذ. السياسة الدولية، المجلد 51. العدد 205، ص118- 123

خشانة، رشيد. (أكتوبر, 2016). المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في ليبيا: أسباب التعثر واستراتيجيات التدارك . شؤون ليبية. العدد 2، ص 25- 32

خليف عفيف، أحمد. (2015). الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الإنتقالية. مجلة دراسات:العلوم الانسانية والإجتماعية. المجلد42. العدد3 . ص 663-680

مولود سبع، سداد. (2017). عدم الاستقرار السياسي في ليبيا : دراسة في العوامل الداخلية والخارجية. مجلة العلوم القانونية والسياسية. المجلد 6. العدد 1، ص 143-171.

الشلوي، هشام. (10 7, 2014). المشهد السياسي الليبي بعد انتخابات المؤتمر الوطني. ، من مركز الجزيرة للدراسات: https://bit.ly/37rnm8B . تاريخ التصفح 16 11, 2019

زرنوقة، صالح سالم. (2012). أنماط إنتقال السلطة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عارف، نصر محمد. (1993). نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي. القاهرة: دار القارئ العربي.

عبد السلام العرادي، عبد الرزاق. (25 .07. 2017). الدور الغربي في ليبيا..اضطراب وتضارب. من شبكة الجزيرة الإعلامية: https://bit.ly/39IBewN . تاريخ التصفح 30 .09. 2019

نزار، عبد القادر. (2011). الربيع العربي والبركان السوري نحو سايكس-بيكو جديد. بيروت: مطبعة شمص.

حنفي علي، خالد. (29 .07. 2015). هل يشكل اتفاق الصخيرات مدخلا لانهاء الصراع الليبي؟، من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: https://bit.ly/2UVEYGQ . تاريخ التصفح 25 11, 2019

بوحوش، عمار. (2008). الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة (الإصدار 2). الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع.

فوكوياما, ف. (2007). بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين. (م. الامام, Trad.) الرياض: العبيكان للنشر.

كاستليلو، كلير. (2011). بناء دولة تعمل من أجل النساء ادماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع. مؤسسة فرايد.

الشرجبي مجاهد، عادل. (2013). بناء الدولة الرعوية في اليمن توحيد النخبة وتفكيك الأمة . الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،.

بن جيلالي، محمد امين. (11 أكتوبر, 2016). بناء الدولة المفهوم والنظرية واسئلة الراهن . دراسات سياسية، ص 1- 19.

محمد جمعة الصواني، يوسف. (2013). ليبيا : الثورة وتحديات بناء الدولة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

منايفي، فريال. (2018-2019). إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي : بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية - مع التركيز على فترة الحراك العربي - (أطروحة دكتوراه). باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

مؤتمر برلين...3 مسارات لحل الأزمة الليبية. (18 1, 2020). ، من شبكة الجزيرة الاعلامية: https://bit.ly/37Bd8Te . تاريخ التصفح 29 .01., 2020

نجيب بوطالب، محمد. (2012). الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية. بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

باللغة الأجنبية

Ayoob, Mohammed. (1995). The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict, and the International System. Colorado: Lynne Rienner Publishers.

El-Katiri, Mohammed. (October 2012). State-Building Challenges in a Post-Revolution Libya. Washington DC: Strategic Studies Institute.

Fishman, Ben. (2017). United States: Reluctant Engagement . Dans K. Mezran, & A. Varvelli, Foreign Actors in Libya's Crisis . Italy: Ledizioni Led Publishing.

Migdal, Joel. S. (1988). Strong Societies and Weak States :Soceity relations and State Capabilities in the Third World . Princeton: University Press.

Pouligny, Beatrice. (2005, Juillet Septembre). State Building et Sécurité International. (P. d. Po, Éd.) Critique International(28), p119-121.

S.Chivvis, Christopher., & Martini, Jettreu. (2014). Libya after Qaddafi : Lessos and implications for the future. Santa Monica, USA: Rand Corporation.

eltraboulsi, Sherine. (2016, June). Peacebuilding in Libya Cross-Border Transactions and the Civil Society Landscape , June 2016, Washington, D.C: United States Institute of Peace.